دراسة تؤكد:

الموظفون في اليمن غير ملتزمين بأخلاقيات الوظيفية العامة وعدالة خدمة المواطنين

كتب /أحمد الطيار

كشفت دراسة اقتصادية حديثة أن شاغلي الوظيفة العامة في الهيئات والمصالح العامة في بلادنا لا يتمتعون بأخلاقيات الوظيفة العامة أثناء أدائهم الوظيفي وأنهم يستخدمون الممتلكات العامة لأغراض شخصية ولغير ما خصصت له.

وقالت الدراسة التي أعدها الدكتور سنان غالب المرهضي أستاذ الإدارة بكلية التجارة والاقتصاد جامعة صنعاء بعنوان اثر نظام الحوافز في أخلاقيات الوظيفة العامة دراسة ميدانية على عينة من الموظفين في المنظمات العامة إن من أسباب عدم الالتزام بأخلاقيات الوظيفة العامة هو عدم إدراك عواقب السلوك غير الأخلاقي ،ومعرفة أن هناك معايير سلوكية ملزمة على شاغل الوظيفة العامة.

واستنتجت الدراسة أن المجاملات والمحسوبية والولاءات الضيقة وتعقد إجراءات الترقية تؤدي إلى انخفاض الرضا عن الترقية لدى أفراد العينة.

وأثبتت أن استراتيجية الأجور والمرتبات المطبقة منذ مايو ٢٠٠٧م في القطاع العام غير فاعلة ولم تحقق الأهداف المخطط لها والتي تكمن في تحسين الوضع المعيشي والرضا والإنتاجية والأداء لدى شاغلي الوظيفة العامة بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة والتضخم.

وأوضحت عدم ظهور فروقات معنوية أخلاقية في أوساط أفراد عينة الدراسة في المنظمات العامة مما يعني عدم تميز استراتيجيات الأجور والمرتبات وأخلاقيات الوظيفة العامة بين منظمات القطاع العام.

كاشفة عن أن القادة الإداريين يؤثرون جوهريا في سلوك مرؤوسيهم الأخلاقي ويشكلون نماذج سلوكية يقتدى بها ،فيما تنخفض بعد العدالة بمعدل ٤٠٪ عن المستوى العالمي وهذا يتعارض وضرورة الحيادية والشفافية في تقديم الخدمات للمواطنين من خلال الوظيفة العامة.

واقترحت الدراسة ربط استراتيجية الحوافز المادية والمعنوية بالسلوك الوظيفي وتوجيه ذلك السلوك بالاتجاه المرغوب فيه وبما يعزز السلوك الأخلاقي مع ضرورة التوعية بقوانين ولوائح الوظيفة العامة وصياغة برامج تدريبية وعملية مستمرة واعتبار ذلك جزاء من متطلبات وكفاءة وجدارة الفرد في الاستمرار بشغل الوظيفة.

وشددت على ضرورة تفعيل الرقابة والمحاسبة على سوء استخدام الممتلكات العامة مع ضرورة إعادة النظر بإجراءات الترقية والتعريف بها في أوساط الموظفين وجعلها اكثر موضوعية وبما يحقق نوعا من العدالة والشفافية.

وحثت على وضع وصياغة استراتيجيات أجور ومرتبات اكثر مرونة وإمكانية تكيفها والبيئة الاقتصادية والاجتماعية بحيث تقسم المرتبات والأجور إلى جزأين أحدهما يغطي الحد الأدنى من احتياجات الموظف ،والآخر يتم ربطه بمدى التزام الموظف عمليا وسلوكيا أثناء أداء واجباته الوظيفية مع التأكيد على ضرورة ادراك أهمية التمييز بين المنظمات العامة في المرتبات والأجور والسلوك الأخلاقي الواجب الالتزام به وفقا لطبيعة النشاط.

لافتة إلى أهمية جعل السلوك الأخلاقي أحد المعايير الأساسية في المفاضلة بين القادة الإداريين وتقييم فاعلية أدائهم على أساس سلوكهم الأخلاقي ورضا المرؤوسين عنهم.

مؤكدة على ضرورة تضمين معايير وتقييم ومكافأة وترقية الموظف بعدالة وحيادية تعامله مع طالبي الخدم من المواطنين.

٥ مليارات ريال قيمة إنتاج أنشطة الطباعة والنشر الصناعي

كتب /أحمد الطيار

ارتفعت قيمة إنتاج نشاط الطباعة والنشر والنسخ المملوكة للقطاع الخاص اليمني العام الماضي الى ٥مليارات و٢٣ مليون ريال محققة قيمة مضافة تبلغ مليارين و١١١ مليون ريال .

وأوضحت إحصاءات رسمية أن هذا النشاط الصناعي حقق نموا في٢٠١٠م بنسبة ٢٩٪ ،حيث ان نشاط الطباعة والنشر والنسخ يعتبر نشاطا صناعيا ويستوعب ٢٥٠٠ عامل.

مشيرة إلى أن مستوى استقطابه للعمالة بنمو سنويا بنسبة تفوق٣٠٪ على الأقل سنويا نظراً للتطورات الحاصلة في السوق والتي تقودها حركة النشاط الإعلامي والصحفي المتزايدة.

وقد حصل العاملون في هذا النشاط على تعويضات بلغت ٩١٨ مليون ريال حيث تعد هذه الصناعة نشاطا واعدا ومدرا للربح.

إفراغ ٤٨ ألف طن من القمح الروسي بأرصفة المعلا بعدن

عدن/ سبأ

أفرغت أمس في الرصيف الخاص لتفريغ مادة القمح التابع لأرصفة ميناء المعلا في عدن شحنة من مادة القمح الروسي تزن ٤٨ ألفا و٥٠٠ طن مخصصة لمصنع صوامع الغلال أفرغتها السفينة الليبيرية " وارناومايس ".

وأوضحت إحصائية النشاط الملاحي اليومي لميناء عدن حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على نسخة منها أن ناقلة الغاز الأمريكية "ارزوغاز" افرغت شحنة من مادة غاز الطبخ المنزلي تزن ألفان و٣٧٠ طناً متريا سيتم تعبئتها في اسطوانات الطبخ المنزلي في فرع منشآت الغاز التابعة للشركة اليمنية للغاز بمصفاة عدن .

وذكرت الإحصائية أنه سيتم توزيع تلك الاسطوانات على كافة محلات بيع غاز الطبخ المنزلي العاملة بأمانه العاصمة وبقية محافظات الجمهورية إلى جانب تسويق مادة القمح الروسية الواصلة إلى المحال التجارية لتامين احتياجات المواطنين من مادتي القمح والغاز .

يشار إلى أن فترة عيد الأضحى المبارك سجلت تفريغ نحو ٧٦ ألفاً و٣٠٠ طن من القمح بالإضافة إلى ألفين و٨٠٠ طن متري من مادة الغاز المنزلي.

دعوة لزيادة إنتاجية قطاع الأسماك والاستفادة المثلى من الموارد البحرية

كتب/ محمد راجح

دعا خبراء اقتصاد إلى أهمية التركيز على قطاع الأسماك لرفع إنتاجيته وزيادة موارده والاستفادة المثلى من هذا القطاع الواعد.

مشددين على ضرورة معالجة الصعوبات والمعوقات التي يواجهها القطاع السمكي وضخ المزيد من الاستثمارات للنهوض به واستغلال الموارد البحرية بشكل أمثل.

وفي هذا الصدد أكد تقرير رسمي حديث أن هناك أهمية لتنمية القطاعات الواعدة واستغلال الموارد الطبيعية التي تتميز بها بلادنا ومن أهمها القطاع السمكي التي تمتلك اليمن ثروة هائلة ومخزوناً واسعاً من الموارد والأرصدة السمكية.

وطبقاً للتقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، فإن متوسط نمو القطاع السمكي خلال السنوات الماضية لم يتعد الـ١٠٪ وهو معدل منخفض مقارنة بما تمتلكه بلادنا من فرص واعدة ومغرية لاستغلال هذه الثروة بشكل اقتصادي.

وعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية والتنموية الكبيرة التي تحتلها القطاعات الواعدة غير النفطية في البنيان الاقتصادي إلا أن أداءها لايزال ضعيفاً في الناتج المحلي الإجمالي ويرجع التقرير أسباب الضعف الشديد من إنتاجية القطاع السمكي إلى تخلف أساليب الاصطياد وتدني الاستثمارات الخاصة في هذا المجال فضلاً عن وجود بعض المعوقات المتعلقة بإمكانية التصدير للخارج.

ويرى خبراء اقتصاد أهمية تقوية أطر الشراكة مع القطاع الخاص وإعداد فرص مؤهلة ومهيأة للاستغلال الاستثماري بشكل أمثل في القطاع السمكي والاستفادة من التجارب الناجحة للدول ذات الموارد السمكية.

وتمتلك بلادنا مخزوناً هائلاً من الموارد والأرصدة السمكية في المياه البحرية السيادية تتيح اصطياد ما يقرب من ٤٠ ألف طن سنوياً لأكثر من ٣٥٠ -٤٠٠ نوع من الأسماك والأحياء البحرية.

وبحسب البيانات الرسمية فإن الأنواع المستغلة حالياً من الموارد السمكية تصل إلى ٦٠ نوعاً من الأسماك والأحياء البحرية والتي تعتبر من الأنواع والأصناف المرغوبة والمطلوبة للاستهلاك المحلي والمؤهلة للتصدير الخارجي.

التطور والتحديث في الجمارك

رياض شمسان

□.. من المعروف أن مصلحة الجمارك تعتبر من أهم القطاعات الحكومية التي ترفد خزينة الدولة بالموارد المالية .. وبالتالي نتيجة للأهمية الكبيرة التي يكتسبها هذا القطاع التي تكمن في دعمه للاقتصاد الوطني .. ولذا تحرص الحكومة على اختيار القيادة الكفؤة المؤهلة لإدارة هذا القطاع الحيوي الهام .. وانطلاقاً من ذلك جاء تعيين الأخ الأستاذ محمد منصور زمام، رئيساً لمصلحة الجمارك فكان الرجل المناسب في المكان المناسب.

وهذه ليست مغالاة .. بل حقيقة يلمسها كل مواطن لديه معاملة في مقر الإدارة العامة للمصلحة أو فروعها في المحافظات .. حيث قام الأستاذ محمد زمام منذ توليه رئاسة المصلحة بتطوير أداء الجمارك والانتقال بها إلى الأداء الجمركي الحديث المعمول به في الدول العربية والأجنبية المتقدمة في هذا المجال .. حيث حرص رئيس المصلحة على تدريب وتأهيل القيادات الإدارية والكوادر العاملة في ديوان المصلحة وفروعها في المنافذ الجوية والبحرية والبرية التدريب والتأهيل النوعي .. وتزويد وربط المصلحة وكافة فروعها في المطارات والموانئ والمنافذ الجمركية البرية بشبكة تقنية حديثة تعمل على توفير المعلومات والتواصل السريع مع الإدارة العامة للمصلحة وفروعها.

ليس ذلك فحسب بل ان الأستاذ محمد زمام يحرص دوماً على إقامة الندوات وورش العمل الجمركية التي تشارك فيها خبرات يمنية وعربية وأجنبية .. والاستفادة من توصيات هذه الندوات والورش وتطبيقها عملياً لتطوير وتحديث العمل الجمركي في بلادنا .. ناهيك عن حرصه على استقبال المواطنين في مكتبه بكل تواضع وينجز لهم معاملاتهم سريعاً .. وفي نفس الوقت يوجه المسؤولين والموظفين في ديوان المصلحة وفروعها بضرورة تسهيل معاملات المواطنين والشركات وغيرها من الجهات المتعاملة مع الجمارك وإنجازها سريعاً وتحصيل الإيرادات المالية وتوريدها إلى خزينة الدولة أولاً بأول.

وقد قمت قبل ثلاثة أسابيع مع أحد الأصدقاء لديه معاملة جمركية بزيارة الأخ محمد زمام رئيس مصلحة الجمارك، الذي استقبلنا مع عدد من الإخوة المواطنين في مكتبه بتواضع كبير .. وكان مبتسماً للجميع .. حريصاً على إقناع كل واحد من الحضور بتطبيق النظم والقوانين الجمركية لما فيه مصلحة الوطن .. وأنجز معاملاتهم سريعاً .. وأثبت أنه فعلاً المسؤول المثالي.